

مشروع التوصيات الصادرة عن

لجنة الطاقة والبيئة والمياه

حول المواضيع التالية:

- 1- السياحة البيئية والمستدامة
- 2- الطاقة المتجددة
- 3- حملة "نقّم بها يا متوسط!"
- 4- حماية البيئة البحرية

يقدمها رئيس اللجنة
السيد شتيفان شيناخ (النمسا)

أولاً- السياحة البيئية والمستدامة

- نظراً لكون البلدان الواقعة على ضفاف البحر الأبيض المتوسط تواجه تحديات خطيرة بيئية واجتماعية واقتصادية بسبب حركة المواطنين بداعي العطلة أو التعلّم أو البحث عن عمل؛ وكذلك هرباً من الفقر والإضطهاد والحرب والإضطرابات السياسية. ونظراً الحركة البشرية، على وجه الخصوص في مناطق الجنوب وشرق الصحراء، الناجمة عن الثورة في ليبيا والحرب في كلّ من سوريا والعراق منذ عام 2010، مما ساهم في نزوح سكاني كثيف وعشوائي أدّى إلى عواقب وخيمة ومقابر جماعية؛
- ونظراً لكون مسألة العبور عبر الحدود تستلزم اتخاذ إجراءات سريعة في مجالات مثل التزوّد بالمياه ومعالجة مياه الصرف الصحي والتزوّد بالطاقة وتأمين المأوى؛ ونظراً لواجب أخذ هذه الجوانب في الحسبان في برامج التنمية المطابقة والمستدامة بيئياً على المدى الطويل، وخاصة لأهمية السياحة في الإقتصادات الوطنية على الضفة الجنوبية والشرقية للمتوسط برتمته. لذلك سعت لجنة الطاقة والبيئة والمياه إلى تعزيز السياحة البيئية من أجل استجابة متعددة من المنظور البيئي والاجتماعي والإقتصادي؛
- ونظراً لاقتراح الرئيس حول عقد اجتماع مشترك مع لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية والشؤون الاجتماعية والتربوية بهدف تحديد استراتيجية مشتركة حول السياحة البيئية تكون متمشية مع مبادئ اتفاقية برشلونة- من زوايا عدة مثل معالجة مسائل الإستدامة، إدارة الموارد، التنمية الإقليمية، القيمة المضافة الإقليمية وسوق العمالة، الحركية، استهلاك المياه والجودة، إدارة النفايات، الحفاظ على المواقع التاريخية، أعمال التعطيل والإعاقة في المواقع الريفية وعلى الخط الساحلي، واستراتيجيات الطاقة المتجددة؛
- وتشديداً على الدور الأساسي الذي تلعبه السياحة في نمو اقتصادات البلدان المتوسطية وأسواق العمل وفي استهلاك الطاقة ومصادر المياه؛

إن لجنة الطاقة والبيئة والمياه

1. تطالب بتعزيز إطار قانوني كردّ على ضرورة وضع سياسة من أجل سياحة مسؤولة مطابقة اقتصاديا وبيئيا.
2. وتحثّ على إدارة جيدة "للبصمة السياحية" من خلال تعزيز إعادة التدوير والوقاية من النفايات عبر إشراك المستثمرين الحاليين والجدد في هذا القطاع؛
3. وترحبّ بالإستثمارات في الطاقة المتجددة كحلّ مستدام لاحتياجات قطاع السياحة المتزايدة من الطاقة، وكمساهمة في الرفاه البيئي للمنطقة في سياق تغيّرات المناخ؛

4. وتدعو الدول الأعضاء في الجمعية البرلمانية التابعة للإتحاد من أجل المتوسط إلى إجراء تقييمات للقدرات كنقطة انطلاق من أجل تحقيق التنمية المستدامة وتطوير الحلول لإدارة المناطق الساحلية؛
5. وتوصي بوضع استراتيجية لإدارة استعمال الأماكن الطبيعية وتحسين نوعية قاع البحر في المتوسط وجواره، وإنشاء المناطق المحمية للخاضعة للرقابة من أجل استخدام مسؤول؛

ثانياً- الطاقة المتجددة والتزود بالطاقة

- نظراً لاجتماعات اللجنة التي انعقدت في برشلونة في 12 و13 حزيران/يونيه 2014 وفي زغرب في 6 و7 تشرين الأول/أكتوبر 2014 حيث كانت الطاقة المتجددة من أبرز المواضيع في سياق تبادل بناء للآراء بشأن العراقيل التي تحول دون الانتقال إلى الطاقة المتجددة واعتماد سياسات الطاقة الخضراء وإجراءات عمل معززة حول مستقبل الطاقة المتجددة وكذلك العروض التعليمية المتنوعة قدمها أصحاب المصلحة من القطاعين العام والخاص لأغراض دعم تكنولوجيات الطاقة المتجددة وتشديداً على دور التوعية الأساسي في المسيرة من أجل الطاقات المتجددة؛
- ونظراً للخطة الشمسية المتوسطية (MSP) وحضور اللجنة لمؤتمر المرفق من أجل الإستثمار والشراكة الأوروبية ومتوسطية (FEMIP) الذي انعقد في نابولي في تشرين الأول/أكتوبر 2014، وتبعه اجتماع حول هيكله اللجنة الفنية الموسعة (ETC) في برشلونة في تشرين الثاني/نوفمبر 2014؛
- ونظراً لاجتماعات اللجنة الأخرى مع أهم اللاعبين في مسألة تطبيق "مستقبل متجدد" في المتوسط، حيث كان التركيز خصوصاً على الطابع الملح والتصميم الطويل الأمد للطاقة المتجددة وفعالية الطاقة؛
- ونظراً للآثار الناجمة عن أزمة الطاقة والهبوط في أسعار الوقود الأحفوري (النفط الصخري).
- ونظراً بشكل خاص لأثر تغيير المناخ على حوض المتوسط؛
- وإدراكاً للنتائج التي خلصت إليها أكبر المؤتمرات والقمم في عام 2014، لا سيما مؤتمر ليما حول تغيير المناخ من 1 إلى 14 كانون الأول/ديسمبر 2014 ومؤتمر اليونسكو حول التعليم على التنمية المستدامة من 10 إلى 12 تشرين الثاني/نوفمبر 2014؛
- وتذكيراً بالأهداف الملزمة قانوناً في سياسة الإتحاد الأوروبي للطاقة للفترة من 2020 لغاية 2030، والتي اعتمدها أيضاً الإتحاد من أجل المتوسط؛
- وتشديداً على الدور المحوري لشبكة الجزر البيئية المتوسطية بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعي (اليونيدو)، ليس من حيث توسيع إنتاج مصادر الطاقة

المتجددة واستهلاكها فحسب، بل أيضاً من حيث الأثر الإيجابي على شبكة المدن الإيكولوجية القائمة؛

- ونظراً لكون الشبكتين أي شبكة المدن الإيكولوجية- التي أطلقت بمبادرة من اللجنة- وشبكة الجزر البيئية المتوسطة تتمتعان بمهمة مشتركة: ألا وهي التعاون مع السلطات المحلية من أجل تحويل مناطق مختارة إلى اعتماد نظم الطاقة المتجددة المطابقة بهدف القضاء على التعويل على الوقود الأحفوري ضمن حوض المتوسط.

إن لجنة الطاقة والبيئة والمياه توصي بما يلي:

6. الإستجابة بشكل ناشط لتغيرات السياسة من أجل فعالية الطاقة، كما أكدت عليها الخطة الشمسية المتوسطة والمرفق من أجل الإستثمار والشراكة المتوسطة، من أجل الرفع لنسبة الطاقة وتوسيع الإقتصاد وسوق العمل الإقليميين؛
- 6 - واعتبار أن الجهات الرقابية في مجال الطاقة في المتوسط تلعب دوراً مهماً في تطوّر وتكامل أسواق الكهرباء والغاز ومن أجل توليد الطاقة المتجددة على الصعيدين الأقليمي ودون الإقليمي؛
7. وإطلاق الجهود المشتركة من أجل تعزيز بناء الشبكات والتعاون الدولي الحكومي في ما بين دول الجنوب وفي ما بين دول الجنوب والشمال بهدف هيكلة سياسة مشتركة للطاقة في المنطقة والبنى التحتية وتنمية أكبر وإدارة للتزوّد بالطاقة في المنطقة. ينبغي علينا تعزيز الصلات بين إفريقيا الشمالية وأوروبا من أجل تسهيل وصول الغاز إلى القارة؛
- 7 - والتوصية بإنشاء شبكات للغاز والكهرباء وخطوط الأنابيب من أجل ضمان تبادل أفضل لموارد الطاقة ومصادر متنوّعة للتزوّد في أوروبا وبلدان إفريقيا الشمالية؛
8. والإعتماد الفوري للخطة الشمسية المتوسطة؛
9. وحثّ القطاعات العامة في البلدان الأعضاء على تحديد مثل يُحتذى به في مجال التحوّل إلى بنى تحتية مطابقة بيئياً واستهلاك الطاقة المتجددة؛
10. وتعزيز نظم الطاقة المتجددة من خلال اتّخاذ التدابير الهادفة إلى التخفيف من العقبات المالية؛
11. وتعزيز الوعي وعمل المرافق التعليمية على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية حيال أهمية المسائل المرتبطة بتنفيذ الطاقة المتجددة؛
12. والترحيب بجزيرة فيس Vis كأول عضو في شبكة الجزر الإيكولوجية؛
13. والدعوة إلى شبكة المدن الإيكولوجية كي تعمل بفعالية مع بعضها البعض وتنسّق على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية؛

ثالثاً- حملة "لنقم بها يا متوسط!"

- نظراً لتنفيذ حملة "لنقم بها!" في عام 2014 التي كانت اللجنة قد أطلقتها في عام 2012؛
- ونظراً لكون المبادرة المدنية المستقلة "لنقم بها يا متوسط!"، والتي لقيت دعم اللجنة والإتحاد من أجل المتوسط، قد صارت أول إجراء عبر وطني من حركة "لنقم بها!"؛
- وترحيباً بأن يوم التنظيف الذي انعقد في إطار حملة "لنقم بها يا متوسط!" في 10 و11 ايار/مايو 2014 وأدى إلى مشاركة 77.000 مواطن من كل من ألبانيا والجزائر وكرواتيا وقبرص ومصر واليونان وإسرائيل ومالطة والجبل الأسود والمغرب وتونس وتركيا؛
- ونظراً لأن حملة "لنقم بها يا متوسط!" قد صُممت لأربع سنوات فقط ونظراً لهدفها وهو الوصول إلى 100.000 مواطن مشارك من كافة بلدان المتوسط في الحملة المقبلة في 9 و10 ايار/مايو 2015؛
- وترحيباً بأن حملة "لنقم بها في المتوسط!" بشعارها الموحد "ثلاث قارات وبحر واحد" تناشد كافة المنظمات والجمعيات المدنية والمحلية والحكومية والدولية لتتعاون من أجل متوسط نظيف؛

إن لجنة الطاقة والبيئة والمياه

14. تشدد على أنّ مبادرات مثل "لنقم بها يا متوسط!" تشكل ركائز للأمن في المنطقة من أجل بناء الثقة والسلام؛
15. وتحيط علماً بأن مبادرة "لننظف أوروبا!" والتي تُنظّم بالتزامن مع حملة "لنقم بها يا متوسط!" ستوسع إجراءات التآزر وتعزز تطوير حملات التوعية داخل البلاد بهدف إشراك الرأي العام وتعبئته في إدارة النفايات؛
16. وتدعو الجمعية والمؤسسات التابعة للإتحاد من أجل المتوسط كي تعطي زخماً لجهود حملة "لنقم بها يا متوسط!" من خلال الترويج والدعم للإجراءات على الأصعدة المحلية والوطنية والدولية. كما الأعضاء مدعوون، ضمن مبادرة "لننظف أوروبا!"، إلى إشراك الأطراف المعنيين كي يتعاونوا مع حملة "لنقم بها يا متوسط!" كبادرة تضامن؛
17. وتحث السلطات والمؤسسات المحلية والوطنية على التعاون مع حملة "لنقم بها يا متوسط!" عبر وسائل الدعم السياسي والفني والمالي والاتصالات واللوجستي؛

رابعاً- حماية البيئة البحرية

- نظراً لاتفاقية حماية البيئة البحرية والمناطق الساحلية في المتوسط (المعروفة "باتفاقية برشلونة") والبروتوكولات الملحقة بها، مثل بروتوكول المناطق المحمية الخاصة والتنوع البيولوجي في المتوسط (1998/1995) وبروتوكول إدارة المناطق الساحلية المتكاملة (المعتمد في عام 2008)؛
- وإذ تلاحظ أن اللجنة، في أنشطتها خلال العام 2014، قد وطّدت علاقتها بشبكة المناطق المحمية البحرية المتوسطية (المعروفة بميدبان MEDPAN) والتي مقرّها في مرسيليا وهي مؤلفة حالياً من 90 منطقة محمية بحرية و32 شريكاً من 18 بلداً؛
- ونظراً لإعلان اللجنة خلال اجتماع زغرب الذي انعقد في 6 و7 تشرين الأول/أكتوبر 2014 عن ترحيبها بخطة آفاق 2020 وبحملة "لنقّم بها في المتوسط!" وبشبكة ميدبان على أنها شريكة دائمة للجنة- كما هي الحال مع شبكة المدن الإيكولوجية- بهدف إضفاء الطابع المؤسسي على تعاون اللجنة مع هذه الهيئات على المدى البعيد؛
- وأخذة في الحسبان المهام المختلفة لخطة آفاق 2020 وحملة "لنقّم بها في المتوسط!" وشبكة ميدبان في العمل من أجل تنمية مستدامة ومتوسط نظيف؛

إن لجنة الطاقة والبيئة والمياه

18. تذكّر باقتراحات اللجنة حول المناطق المحمية البحرية التي اعتمدت عام 2011؛
19. وتدعم بشدة مساعي شبكة ميدبان وتوصي باتخاذ التدابير من أجل دعم استدامة المناطق المحمية البحرية الحالية من حيث نظم الإدارة الفعالة والموارد المالية والدراسات العلمية؛
20. وتشجّع على وضع استراتيجيات بيئية على الصعيدين الوطني والإقليمي من أجل تلبية أهداف المناطق المحمية البحرية والسياحة البيئية في شكل منسق؛
- 21 - وتوصي بتطوير شبكة تأمين المياه للإستعمال المنزلي، وشبكة للصرف الصحي من أجل حماية البيئة والحفاظ عليها؛
21. وتحثّ على إقامة تعاون وطيّد مع المنظمات المدنية العاملة في مجالات الحماية البحرية وتقديم الدعم لها؛
22. وتوصي باتخاذ التدابير من أجل تقوية وتعزيز وتطوير التعاون القائم في ما بين المدن الإيكولوجية وشبكة ميدبان وخطة آفاق 2020 وحملة "لنقّم بها يا متوسط!"، ضمن إطار الإتحاد من أجل المتوسط؛
23. وتوصي مفوضية الإتحاد الأوروبي بأن تعيد ميزانية خطة آفاق 2020 إلى مستواها الأصلي.